05

العقوبات التجارية بوصفها أعمال حرب

التجارة والعقوبات تمضيان معًا؛ العقوبات هي أعمال حرب، وهي تقل قليلًا عن الأعمال العسكرية الفعلية، وغالبًا ما تسبقها.

مقدمة

لقد اخترت أربعة بلدان بوصفها أمثلة توضيحية؛ أحدها أوغندا التي أنحدر منها، والبلد الثاني هو زيمبابوي حيث عشت لمدة (23) سنة، أما البلدان الثالث والرابع فهما كوبا وإيران حيث معرفتي بهما أقل، ولكنني سافرت إلى هذين البلدين مرات عدة في أثناء ممارسة وظيفتي مديرًا تنفيذيًّا لمركز الجنوب؛ كانت كوبا تخضع للعقوبات الأمريكية منذ عام

1960م، وإيران منذ عام 1979م، وزيمبابوي منذ عام 2002م، أما أوغندا فكانت من أوائل البلدان التي شهدت عملية تغيير النظام الذي هندسته بريطانيا؛ القوة الاستعمارية التي كانت تهيمن عليها، هذا يوفر لي حقبة زمنية كافية –أكثر من خمسة عقود– لإجراء عملية تقييم متأخرة لهذه الحقبة، ويحدوني الأمل في أن يمكِّنني هذا من إلقاء الضوء على نظام العقوبات بصفته جزءًا من الحرب التجارية.

كنت أحاجج على الدوام بأنه لا يوجد اهتمام لدى البلدان المتقدمة في تنمية بقية العالم، أوضحت في الفصل الثاني أن منظمة التجارة العالمية هي ذراع مطول للسياسة التجارية الأمريكية الأوروبية، وتتحدث كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي كثيرًا عن السوق الحرة، غير أن ممارساتهما تتميز بـ (الحمائية) كما هي بقية العالم إن لم يكن أكثر منها، لقد أوردت مثال البلدان الإفريقية الغربية الأربعة (دول القطن الأربع)، حيث عُرِّضت حياة الملايين ووسائل معيشتها للخطر بسبب السياسات (الحمائية) الأمريكية، إن ما يحرِّك العالم الرأسمالي المتقدم بصورة أساسية هو الربح وليس حقوق الإنسان، لقد حلَّلت في الفصل الثالث هذه الظاهرة –الربح قبل البشر– فيما يتعلق باتفاقية الشراكة الاقتصادية الأوروبية الإفريقية (إيبا) التي تمثل في واقع الأمر وكالة لخدمة مصالح الشركات الأوروبية؛ بُنيت هذه العلاقة غير المتكافئة على مدى قرن من الزمن، أُنشئت من خلالها مؤسسات وهياكل ترسخت في ثقافة وسلوك لدى الجانبين. استقصيت في الفصل الرابع هيمنة تفوق الغرب التكنولوجي على البقية، وهو تطور جديد نسبيًّا (لم يمضِ عليه أكثر من ثلاث مئة سنة) والذي يستمر في استغلال أنظمة المعرفة التقليدية وامتلاكها في الجنوب

(من خلال القرصنة البيولوجية على سبيل المثال). جميع هذه المعرفة المسروقة –وهي المعرفة التي كان يتعيَّن ألا تُخصخص– غُلِّفت بنظام معيب وغير عادل أُطلق عليه اسم الملكية الفكرية.

الوضع الراهن في مواجهة (المراجعين)

الحضارات جميعها، بما فيها حضارتنا، تمتلك مؤسسات مسؤولة عن إقامة نمط معين من الأنظمة –معنوية كانت أم مادية– ومجموعة من الأفكار التي تعرف ذلك النظام وتشرحه وتبرره، والكيفية التي يمكن بها تحقيق التغييرات الشرعية في نطاق هذا النظام. تُعرَّف الشرعية من قبل أولئك الذين يمارسون السلطة في النظام العالمي، ونطلق على ذلك اسم الأفكار المتداولة أو الأفكار السائدة، وفي أيامنا هذه، تعكس هذه الأفكار منتجات التفكير المؤسسي للبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومراكز البحوث التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والجامعات ومؤسسات البحوث التي تركز على هذه القضايا، وتتوصل إلى نوع معين من المعرفة. الأفكار السائدة حول أي قضية مهمة في أيامنا المعاصرة –سواء كانت تتعلق بالاقتصاد، أو حقوق الإنسان، أو طريقة الحكم، أو التجارة والاستثمار، أو التنمية، أو أسباب الصراع ومقاربات تحقيق السلام– هي منتجات لهذه المؤسسات[73]. هذه هي سلطات النظام ومؤسساته، أو إذا شئت الوضع الراهن، هذا لا يعني أنها معارضة للتغيير، غير أنها معارضة لإحداث تغيير أساسي في النظام؛ نظام الإنتاج والتبادل الرأسمالي.

وهـذا يعنـي أن أشـخاصًا يريـدون تغيير النظـام على نحو أساسـي، هم يرفضـون النظـام السـائد لصالـح نظام آخـر للإنتاج والتبادل؛ على سـبيل المثال: نظام اشـتراكي أو إسـلامي؛ إنهم الثوريون، غير أنه ليس جميع من يرفضـون النظـام الحالي هـم ثوريين؛ كثير منهم قد يتحـدون نواحي معينة مـن النظـام الحـالي، وفي الوقت نفسـه لا يرفضـون المبادئ الأساسـية التي يقـوم عليهـا، هنالـك اتجاهات إسـلامية معينة لا تعادي بالضـرورة النظام الرأسـمالي، غـير أن لديهـا وجهـة نظرها بشـأن الإنتـاج والتوزيـع والعدالة الاجتماعيـة وطريقـة الحكم، أنا أطلـق عليها وصفًا جماعيًّـا (المراجعون)؛ لأنها تسعى لإدخال تعديلات أساسية أو مهمة على النظام.

قـد يبدو هـذا كله أمرًا نظريًّا، أو ربما صورة مبسـطة جدًّا لشـيء معقد جـدًّا، وبصـرف النظـر عـن وجهـة نظـر المـرء، فإنـه مـن الضـروري فهـم هـذه المصطلحـات (رأسـمالي، اشـتراكي، إسـلامي، نظام،الأمـر الواقـع، ثوريون، تعديليون) وأخرى، هي مصطلحات شـائعة ليس فقط في الأدبيات الأكاديمية، ولكن أيضًـا في وسائل الإعلام وحتى في الأحاديث الشعبية؛ على سـبيل المثـال، أمريـكا دولة رأسـمالية، وهي تدعـم الوضع الراهـن، أو كوبا بلـد اشـتراكي وثوري. نحتاج إلى هـذه المفاهيم عندما تواجهنا أسـئلة مثل: لمـاذا فرضـت الولايـات المتحدة عقوبات علـى إيران أو كوبا؟ لمـاذا اصطفت البلـدان الغربيـة ضـد زيمبابـوي؟ أي نوع مـن الأنظمة يبدو مهـددًا من قبل كوبـا وإيـران وزيمبابوي؟ من غير الممكن التهـرب من مواجهة هذه المفاهيم وهـذه الأسـئلة؛ إن مجرد مبدأ العقوبات في العلاقـات الدولية يطرح قضايا سياسـية وقانونية وأخلاقية قوية جدًّا، غالبًا ما تخلق مشاعر عميقة، وحتى تخلق عنفًا؛ فالعقوبات في نظري بعد كل شيء هي أعمال حرب.

ولهذا، توجد أفكار متضاربة حول النظام المعاصر وأساسه الأخلاقي، مصدرها المفكرون الراديكاليون من أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا، هؤلاء يختلفون في نواحٍ عدة وبصورة أساسية عن أتباع طريقة التفكير السائدة، وحتى إن كان الغرب وبقية العالم يتشاركون في قيم عامة –حقوق الإنسان والديموقراطية على سبيل المثال– فإن تطبيقها في أوضاع معينة يمكن أن يثير مشكلات خطيرة؛ ولهذا السبب فإن بلدانًا –مثل كوبا وإيران وزيمبابوي– التي تعتنق مفاهيم بديلة للنظام (حول قضية الأرض والملكية على سبيل المثال) تُعَدُّ خارج النظام؛ ولهذا فهي أهداف مشروعة للعقوبات من قبل الدول المهيمنة من أجل إعادتها إلى النظام.

العقوبات التجارية: التعلم من الدراسات حول بعض الحالات الخاصة

الاقتصاد السياسي للعقوبات

من المعالم الثابتة لزمننا أن البلدان الإمبريالية –ومن خلال الاستعمار وشركاته– تمكنت من السيطرة على موارد الشعوب المُستعمَرة، وإذا ما حاولت الشعوب المُستعمرَة ممارسة السيطرة على مواردها، فإن البلدان الإمبريالية تلجأ إلى استخدام القوة والعنف لاستعادة سيطرتها الاستعمارية، وكان هذا على الدوام ينطوي على استخدام العقوبات، وربما يؤدي إلى تغيير النظام[74].

أوغندا

تعلمت الدرس أعلاه عن كثب؛ ولدت وترعرعت في أوغندا، وأدركت يافعًا أن المهاجرين الآسيويين –بمن فيهم الصناعيون مثل مادهفاني وميهتا وعائلتي– كانوا يخدمون بصورة أساسية المصالح الاستعمارية والتجارية البريطانية، كانت بريطانيا تسيطر عمليًّا، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على موارد البلاد جميعها.

نالت أوغندا استقلالها في أكتوبر عام 1962م، وفي عام 1969م وافق البرلمان على ميثاق الرجل العادي الذي اقترحه الرئيس أوبوتي، كمجموعة من الخطوات الأولى لتحرك أوغندا نحو اليسار، أعلن الرئيس أوبوتي في خطابه التزامه بالديموقراطية، وأصر على حاجة البلاد إلى مواردها من أجل تطوير الشعب الأوغندي، وقال إن ثمرات التنمية ستُقتسم بصورة عادلة ومتساوية بين أبناء الشعب، ثم اتَّخذ ما تبين لاحقًا بأنها خطوة جريئة وتنطوي على مخاطرة، وفي مايو عام 1970م، أمَّم خمسًا وثمانين شركة، بما فيها المصارف البريطانية الثلاثة –باركليز، ناشنال أند جريندليز، ستاندرد بانك– التي كانت تسيطر إما بصورة مباشرة وإما غير مباشرة على (80) بالمئة من الأصول التجارية في أوغندا، وعد بأنه سيعوِّض المصارف، غير أن ذلك لم يكن كافيًا، لقد كانت عملية التحرك نحو اليسار برمَّتها لعنة على القوة الاستعمارية السابقة؛ كان لهذا التحرك سلسلة من ردود الفعل –محلية ودولية– انتهت في 25 يناير عام 1971م بإزاحة أوبوتي عن السلطة، في انقلاب عسكري دبَّرته بريطانيا وإسرائيل، وهي حقيقة براهينها متوافرة الآن في وثائق يعرفها الجميع.

كانت هذه باكورة تجربتي مع الإمبريالية الاستعمارية الحديثة، كنت حينئذٍ ما أزال وطنيًّا راديكاليًّا يافعًا...وساذجًا، قدَّمت إلى أوبوتي يد المساعدة في كتابة ميثاق الرجل العادي، معتقدًا أن الاستقلال السياسي سيفتح الطريق أمام الاستقلال الاقتصادي، قد يكون أوبوتي بالرغم من كونه وطنيًّا ناضجًا فطنًا، قد فكر بالطريقة نفسها، كلانا كان مُخطئًا؛ لقد استغلت بريطانيا وإسرائيل الانقسامات العرقية والتاريخية بين الشعب والقيادة في أوغندا، نفَّذت تغييرًا في النظام باستخدام الجيش الأوغندي، واستعادت السيطرة البريطانية على موارد أوغندا واقتصادها، أما بالنسبة إليَّ وإلى عائلتي، فقد أُجبرنا على مغادرة أوغندا من قبل نظام عيدي أمين العسكري، فانضممت إلى النضال الديموقراطي ضد نظام أمين الوحشي، وفي عام 1979م وبعد ثماني سنوات من وضع أمين في السلطة، أُطيح به من قبل قوى العصابات التانزانية الأوغندية المشتركة، عدت إلى أوغندا هذه المرة بوصفي عضوًا في الجبهة الوطنية لتحرير أوغندا، وفي مايو عام 1980م، كان هنالك انقلاب عسكري آخر أطاح بحكومة الجبهة الوطنية، وأُجبرت على المغادرة إلى المنفى السياسي للمرة الثانية.

لن أذهب أبعد من ذلك في سرد هذه القصة؛ فقد نقلت المغزى منها؛ لا تعدو أوغندا كونها بلدًا صغيرًا، بحجم إنجلترا نفسه من حيث المساحة، غير أن إنجلترا تحكمت في مصير أوغندا؛ بطبيعة الحال ليس من دون مقاومة من الشعب الأوغندي، لقد خاض الشعب كفاحًا، وبعد الحرب العالمية الثانية، استُعيض عن الاستعمار البريطاني باستعمار أوروبا الجماعي لإفريقيا، وقد سردت لكم في فصل سابق كيف أن أوروبا استخدمت التهديد بفرض العقوبات لفرض معاهدة فريدة على مجتمع

أوروبا الشرقية –اتفاقية الشراكة الاقتصادية– التي دمرت إلى حد كبير فرص تصنيع المنطقة، ولكن الآن وبالانتقال سريعًا إلى أيامنا هذه، فإن طرح اتفاقيات الشراكة الاقتصادية يقدم لإفريقيا الخيار لمحاولة الانعتاق من الولايات المتحدة وأوروبا[75].

زيمبابوي

في عام 1980م، كانت زيمبابوي قد حصلت حديثًا على الاستقلال بعد حرب عصابات دامت أكثر من عقد من الزمن، كنت حينئذٍ في منفاي السياسي الثاني في كينيا، وبعد عام 1980م، نقلت مكان منفاي إلى زيمبابوي التي أصبحت موطني الثاني، ما أصابني بالصدمة المباشرة كان الفرق بين أوغندا وزيمبابوي؛ لقد شكلت قضية الأرض بصورة أساسية هذا الفرق، ففي أثناء مفاوضات الاستقلال التي جرت في لانكاستر هاوس، قدم موجابي تنازلين رئيسين؛ الأول: وعد بالسماح للأقلية البيضاء بإشغال عدد من المقاعد التي ستُخصَّص لها في البرلمان الجديد. الثاني: عدم المساس بالأرض لمدة عشر سنين، والسماح باستبدالها على قاعدة (البيع بالرضا، الشراء بالرضا)، قام شريداث رامفال الذي كان حينئذٍ يشغل منصب الأمين العام للكومنويلث، بالتوسط للوصول إلى اتفاق بشأن هذه القضية المثيرة للجدل، وفي لحظة حرجة من المحادثات، اتصل رامفال هاتفيًّا بالسفير الأمريكي في لندن، ومن خلالة تلقى التزامًا من الرئيس كارتر بأن تقدم الولايات المتحدة أموالًا طائلة؛ من أجل ضمان توزيع الأراضي إلى شعب زيمباوي، وأنه سيضمن الحصول على ضمانات مماثلة من البريطانيين[76].

بعد استقلال زيمبابوي، ارتفعت أسعار الأراضي بصورة كبيرة، أصبحت اتفاقية (البيع بالرضا، الشراء بالرضا) لا قيمة لها بصورة عملية بالنسبة إلى الأفارقة الذين يريدون الحصول على الأرض، كان عدد قليل من البيض مستعدين لبيع الأرض في وقت ترتفع فيه أسعار الأراضي؛ ولهذا فإنه من المفارقات أن الأشخاص نفسهم الذين كانوا يعارضون استقلال زيمبابوي أصبحوا المستفيدين بعد وقت قصير من الاستقلال.

خلال تلك السنين، عملت قريبًا من الاتحاد العام لعمال الزراعة ومؤتمر اتحاد نقابات زيمبابوي؛ سافرت كثيرًا في المناطق الريفية، وشاهدت النتائج الوخيمة لفشل الحكومة في القيام بالإصلاحات الضرورية جدًّا، التزم الرئيس موجابي بدقة باتفاقية لانكاستر، وبذلت جهودًا عدة لحل القضايا المالية والفنية مع الحكومة البريطانية، في وقت من الأوقات، عُيِّنت مستشارًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في هاراري للنظر في قضية الأرض، وبعد أن أكملت بحثي، نصحت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالقيام بتدقيق مناسب للأرض، وإذا سادت النوايا الحسنة بين الحكومتين الزيمبابوية والبريطانية، فإن قضية الأرض قد تحل سلميًّا في غضون خمس سنوات.

أنا على قناعة بأنه من خلال الدبلوماسية الصبورة، كان بالإمكان حل قضية الأرض؛ قام رئيس الوزراء البريطاني جون ميجر بالفعل بحل القضية من خلال المشاورات مع الحكومة الزيمبابوية، ولكن بعد ذلك بقليل، خسر ميجر الانتخابات وتسلم توني بلير زمام السلطة، حيث عُيِّن كلير شورت وزير دولة للتنمية الدولي (1997–2003م). تراجع بلير ببساطة عن اتفاقيات

لانكاستر هاوس جميعها؛ وهي وعود كانت حتى مارغاريت تاتشر حريصة على الوفاء بها، وحتى هذا اليوم، قليلون هم الذين يعرفون هذه القصة.

تحت ضغط رابطة قدماء المحاربين، سارع موجابي في عملية إصلاح الأراضي في عام 2000م، ومن المفارقات أن بلير الذي أثَّر بصورة أساسية في خلق أزمة الأراضي، فرض العقوبات على زيمبابوي؛ لقد أقنع البلدان الأعضاء في حلف الأطلسي ودول الاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات مستهدفة على زيمبابوي، وفي عام 2013م، ادعى رئيس جنوب إفريقيا السابق مبيكي في مقابلة مع الجزيرة بأن بلير قد مارس الضغط عليه لمساعدة بريطانيا على الإطاحة بموجابي عسكريًّا[77].

حتى هذا اليوم، مازالت زامبيا تخضع للعقوبات الغربية، كان بالإمكان حل قضية الأرض التي استمرت منذ الحقبة الاستعمارية، غير أنها أصبحت تشكل جرحًا داميًا في الجسد السياسي لزيمبابوي، وفي العلاقات بين زيمبابوي والغرب، أما جهود الغرب الرامية إلى تشجيع تغيير النظام من خلال تشويه صورة موجابي ومن خلال تمويل أحزاب المعارضة، فقد أخفقت في إزاحة موجابي. شاركت في الحركة الديموقراطية التي انطلقت في التسعينيات من أجل إيجاد نظام تعدد الأحزاب في زيمبابوي، ولكن وفي اللحظة التي بدأت فيها الأموال تتدفق من أوروبا وأمريكا لدعم المعارضة، غادرتُ الحركة؛ لقد أفقد التمويل الخارجي العملية الديموقراطية الشرعية، وذلك سيحدث فعلًا لو أن إفريقيا والصين موَّلتا أحزاب المعارضة في أوروبا أو أمريكا، أما ادعاء الغرب بأن زيمبابوي كانت تعاني العجز الديموقراطي فهو ضرب من النفاق، لقد جرت محاولات غير مبررة لتبرئة الغرب من نصيبه من المسؤولية في استمرار الأزمة في العلاقات بين زيمبابوي والغرب.

هذه قصة طويلة كما هي قصة أوغندا، غير أن المغزى قد نُقِل؛ زيمبابوي، كما هي أوغندا، دولة استعمارية جديدة، يريد الناس الأرض وممارسة السيطرة على مواردهم للتمتع بالثمرات الاقتصادية للاستقلال السياسي، غير أن هذا جرى نكرانه على الناس بأوامر استعمارية.

كوبا

كانت كوبا جزءًا من الإمبراطورية الإسبانية لقرون عدة، وفي أواخر القرن التاسع عشر، تمرد الثوار الكوبيون على إسبانيا، وفي أعقاب الحرب الإسبانية–الأمريكية (1898م)، غزت الولايات المتحدة الجزيرة، وفي عام 1902م عينت حكومة لتدير جمهورية كوبا الجديدة، أصبحت كوبا في واقع الأمر مستعمرة جديدة للولايات المتحدة.

في 1 يناير عام 1959م، وبعد حرب عصابات دامت ست سنوات بقيادة فيدل كاسترو وتشي جيفارا، أطاح الثوار الكوبيون بنظام باتستا المدعوم من الولايات المتحدة وأعلنوا كوبا جمهورية اشتراكية. أتبع ذلك ببرنامج للتأميم والإصلاحات الاجتماعية الرئيسة، بما في ذلك توفير التسهيلات الطبية والصحية والمساكن والاتصالات والتعليم والاعتراف بحقوق متساوية للمرأة، وفي خارج كوبا شرع كاسترو بتنفيذ برنامج تضامن ودعم لحركات النضال؛ من أجل التحرر في أجزاء أخرى من الجنوب العالمي، بما في ذلك الجزائر وأنغولا ونيكاراغوا واليمن وبلدان أخرى.

وخوفًا من انتشار حركات التمرد الشيوعية في بلدان الجنوب، قامت الولايات المتحدة بعدد من المحاولات الفاشلة للإطاحة بالحكومة الكوبية، بما

في ذلك غزو خليج الخنازير في عام 1961م، وفي أعقاب ذلك بقليل حدثت أزمة الصواريخ الكوبية في عام 1962م[78]، ولقاء سحب الاتحاد السوفييتي للصواريخ من كوبا، تعهدت الولايات المتحدة بعدم غزو كوبا في المستقبل.

حتى قبل غزو خليج الخنازير وأزمة الصواريخ، كانت الولايات المتحدة قد فرضت عقوبات على كوبا، بدأت هذه العقوبات في 19 أكتوبر عام 1960م، وكانت تغطي مجالًا واسعًا من المنتجات والعمليات والإجراءات، لاتزال هذه العقوبات سارية المفعول حتى هذا اليوم، وتعد من العقوبات الأوسع نطاقًا؛ على سبيل المثال، تنظيمات السيطرة على الأصول الكوبية التي فرضتها وزارة الخزانة الأمريكية، كان لها تأثير في المواطنين الأمريكيين والمقيمين الدائمين وأينما وجدوا، وجميع الناس والمنظمات الموجودين ماديًّا في الولايات المتحدة، وجميع فروع الشركات التابعة للمؤسسات الأمريكية في جميع أنحاء العالم[79]. أحد هذه التنظيمات –قانون الديموقراطية الكوبية لعام 1992م– هو أمر مثير جدًّا للاهتمام؛ إذ إنه ينص على استمرار العقوبات الدبلوماسية والتجارية ما دامت كوبا ترفض التحرك نحو الديموقراطية وممارسة احترام أكبر لحقوق الإنسان. يتعيَّن على المرء أن ينحدر من مستعمرات الغرب الجديدة كي يقدر مدى النفاق الموجود في هذا القانون، كانت منظمات حقوق الإنسان، بما في ذلك المفوضية الأمريكية الدولية لحقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية، وهيومان رايتس ووتش تحاجج بأن العقوبات الأمريكية على كوبا تفتقر إلى الأسس القانونية والأخلاقية في القانون الدولي.

إن تقييم أسباب ونتائج هذا الجهاز من العقوبات التي امتدت ستين عامًا أمر في غاية التعقيد؛ إنه يشبه محاولة إطلاق النار على هدف متحرك،

فعام 2014م ليس كعام 1960م، لم يعد العالم كما كان، وفضلًا عن ذلك، فإن العلاقات الكوبية–الأمريكية تعكس رمزية المعركة بين داوود وجالوت؛ إذ إنَّ كوبا الصغيرة التي بالكاد تبعد مئة كيلومتر عن الشواطئ الأمريكية، تمكنت من الصمود بإمكاناتها الذاتية (وبتضامن من الخارج، بما في ذلك القوى التقدمية داخل الولايات المتحدة). زد على ذلك أن كوبا قد تكون الدولة الشيوعية الوحيدة في العالم التي لايزال فيها الحزب السياسي نفسه والحركة نفسها (إذ إنه يمثل أكثر من مجرد حزب سياسي) في السلطة كما كان عندما بدأ فرض العقوبات، تنازل فيدل كاسترو لأخيه راؤول في عام 2008م، وبالرغم من وجود اختلافات في الموقف والأسلوب، فإن راؤول (في اعتقادي) يمثل فقط نسخة معاصرة لفيدل، مع الأخذ بالحسبان التغيرات الدراماتيكية التي حدثت في العالم وفي الاقتصاد السياسي الأمريكي خلال الستين سنة الماضية.

هنالك رياح جديدة تهب داخل شبه القارة الأمريكية؛ إنها الرياح البوليفارية، حيث تأسست الحركة البوليفارية القارية التي أخذت اسمها من سيمون بوليفار؛ تلك الشخصية الرمزية التاريخية الشهيرة، في فنزويلا في 8 ديسمبر عام 2009م، من قبل مجموعة تضم (950) من الناشطين اليساريين من ستة وعشرين بلدًا في أمريكا اللاتينية، والملتزمين بالقتال ضد الاستعمار وتحسين ظروف العمال في القارة. هذا شيء جديد؛ لقد ظلت البلدان الأمريكية اللاتينية لمدة طويلة (قرابة خمس مئة سنة) تحت السيطرة الكاملة؛ أولًا للقوى الاستعمارية الأوروبية، وبعد ذلك السلام الأمريكي. الشخص الذي ألهم الحركة؛ هوغو تشافيز توفي الآن، ولكن ترك إرثًا (التشافيزية) وراءه لإرشاد خليفته الأقل منه اندفاعًا؛ نيكولاس مادورو.

إن الثورة البوليفارية والتشافيزية هما من الأهمية بمكان؛ لأنك لا تستطيع فهم الوضع الحالي في كوبا تحت العقوبات الأمريكية المستمرة من دون وضع ذلك في النطاق الأوسع للسياسات المتغيرة في المنطقة، إبان الحرب الباردة، مدَّ الاتحاد السوفييتي يد العون إلى كاسترو، وقد ترك انهيار الاتحاد السوفييتي في عام 1989م كوبا وحدها تصارع العقوبات الأمريكية، ظنت الولايات المتحدة أنها وضعت كاسترو وكوبا في قفصها؛ كانت كوبا بالتأكيد تواجه أصعب أوقاتها، وقد أطلق الناس في كوبا عليها الحقبة الخاصة، عندما اضطر كاسترو شعبه لتحمل أقسى التجارب في مواجهة العقوبات الأمريكية، حتى إنه خاطر بالاقتصاد عندما فتح الأبواب للسياحة وبعض الاستثمارات الأجنبية.

لقد تغير مصير كوبا ببزوغ نجم هوغو تشافيز (الذي عدَّ فيدل أبًا له)؛ زوَّدت فنزويلا كوبا بقرابة (110,000) برميل من النفط يوميًّا مقابل خدمات قرابة (44,000) كوبي، معظمهم من الأطباء والممرضين، وفي يوليو عام 2014م، قام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بجولة في ستة بلدان في أمريكا اللاتينية، فاجتمع مع الرئيس كاسترو وألغى (90) بالمئة من ديون روسيا على كوبا والبالغة (32) مليار دولار، واضعًا بذلك نهاية لعقدين من الجدل؛ كان السياق المستتر -بطبيعة الحال- هو الحرب في أوكرانيا؛ حيث كانت الولايات المتحدة متورطة بصورة عميقة في حملة ضد روسيا؛ ولذلك كان بوتين يبلغ الولايات المتحدة «بأنك إذا كنت تريدين أن تلعبي في حديقتي الخلفية، فسأفعل الشيء نفسه في حديقتك».

إذا كان راؤول كاسترو يظهر وكأنه يمثل نسخة أكثر اعتدالًا من أخيه الأكبر، فذلك لأن راؤول يستطيع الابتسام قليلًا، فالوضع في كوبا لم يعد يائسًا كما كان إبَّان الحقبة الخاصة.

وفي الوقت نفسه، كان تسنُّم باراك أوباما سدة الرئاسة قد أثار آمالًا في البداية بأنه قد يرفع العقوبات أو يخففها، غير أن تلك الآمال تلاشت سريعًا؛ فقد اشترط أوباما لرفع العقوبات أن تُراعي كوبا حقوق الإنسان والحريات، كان بعض قادة قطاع الأعمال الأمريكي يدعمون رفع العقوبات، قائلين بأن ذلك سيفيد قطاع الأعمال الأمريكي؛ السيناتور الأمريكي السابق جاري هارت أضاف صوته بالقول علنًا إن العقوبات غير منطقية، وهي نتاج نفوذ الجيل الأول من الأمريكان– الكوبيين[80]. أما جورج شولتز الذي كان وزير خارجية في عهد ريغان، فوصف استمرار العقوبات بأنه «عمل جنوني».

في عام 2006م، شكلت الولايات المتحدة قوة خاصة لمراقبة تنفيذ العقوبات على نحو أكثر صرامة؛ العقوبات الجنائية المترتبة على خرق الحظر كانت تصل إلى سجن عشر سنوات، وغرامات مليون دولار للشركات و(250,000) دولار للأفراد، فيما وصلت الغرامات المدنية إلى (55,000) دولار لكل خرق. خلال ما يزيد على خمسين سنة من العقوبات، كانت الولايات المتحدة شبه معزولة تمامًا في الأمم المتحدة؛ منذ عام 1992م، كانت الجمعية العامة تتبنى قرارا سنويًّا ينصُّ على أن العقوبات الأمريكية تشكل خرقًا لميثاق الأمم المتحدة.

بالرغم من العزلة الدبلوماسية للولايات المتحدة، استمرت العقوبات دون تغيير[81]، ولكن العالم يعرف أن كوبا الصغيرة تمكنت من هزيمة الجالوت

الأمريكي، علاوة على أن الطموح الأمريكي في وضع كوبا في القفص بعد انهيار الاتحاد السوفييتي كان مصيره الهزيمة، إنه لأمر لافت للنظر على نحو استثنائي؛ ما فتئت كوبا وكاسترو يمثلان منارة للأمل بالنسبة إلى البلدان والشعوب في الجنوب؛ إذا كانت كوبا الصغيرة تستطيع فعل ذلك، فكيف ببلد أكبر بكثير مثل إيران؟

إيران

إيران مثل كوبا تمثل حالة أخرى من التحدي ضد العقوبات التي تقودها الولايات المتحدة، وربما كانت الحالة التي تأتي في المرتبة الثانية من حيث حجم العقوبات بعد كوبا؛ بدأت العقوبات ضد إيران في عام 1979م؛ أي قبل قرابة ثلاثين سنة، لقد عاش الأطفال الذين ولدوا في إيران ذلك العام في ظل العقوبات الأمريكية والأوروبية طوال حياتهم، هم الآن رجال ونساء ناضجون تحركوا خلال الثلاثين سنة الماضية صعودًا وهبوطًا مع الثورة الإيرانية.

كما حدث في الحالة الكوبية، كانت الولايات المتحدة هي المبادرة والدافعة لفرض العقوبات على إيران، فيما كانت أوروبا بصورة عامة مساهمًا مُكرهًا، وكما في الحالة الكوبية، كانت العقوبات ضد إيران شاملة، غير أنه توجد هناك اختلافات مهمة؛ في كوبا، اقتربت القضية النووية من نقطة الانفجار، غير أن فتيلها نُزع في وقت قصير نسبيًّا، أما في إيران، فتحتل القضية النووية المركز في الطريق المسدود الذي وصل إليه التجاذب بين الولايات المتحدة وإيران؛ تدعي إيران بأنها تريد الطاقة النووية لدعم

مواردها النفطية المتجهة نحو النضوب، أما الولايات المتحدة (وإسرائيل بوجه خاص) فتدعيان بأن إيران تريد القوة النووية من أجل شن الحروب، وتدعيان أيضًا أن إمكانات إيران النووية المحتملة تشكل تهديدا للسلام والأمن العالميين؛ ولهذا لن تُرفع العقوبات قبل حل المسألة النووية أولًا بما يرضي الولايات المتحدة وإسرائيل وأوروبا.

ولذلك، تخضع إيران لمجموعة من العقوبات تفرضها بلدان حلف الأطلسي، وهذه العقوبات تضم الآتي:

- المقاطعة الاقتصادية والمالية بصورة كاملة.
- عقوبات على قطاع الطاقة الذي يوفر (80) بالمئة من إيرادات الحكومة.
- حظر على بيع الطائرات أو قطع الغيار إلى شركات الطيران الإيرانية.
- حظر على عقد صفقات بين الإيرانيين والمواطنين الأمريكيين.
- المقاطعة الإعلامية، بما في ذلك حظر التعامل مع هيئة الإذاعة التابعة للدولة؛ الولايات المتحدة والغرب لا يريدان أن تسمع بقية دول العالم الجانب الإيراني من القصة.
- عقوبات على منتجي الأجهزة الإلكترونية الإيرانيين الرئيسين.
- عقوبات على هيئات الرقابة على الإنترنت مثل الشركة الإلكترونية الإيرانية.
- عقوبات على هيئة تنظيم الاتصالات.
- إضافة إلى ذلك، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على الشركات التي تقوم بنشاط تجاري مع إيران؛ كان يشترط الحصول على ترخيص من وزارة الخزانة للقيام بنشاط تجاري مع إيران. جميع

الممتلكات في الولايات المتحدة العائدة لشركات وأفراد مدرجين على القائمة السوداء تكون خاضعة للمصادرة[82].

كان يساند الولايات المتحدة (تحالف الدول المستعدة) التابع لحلف الأطلسي:

- أعلنت إسرائيل أن إيران دولة عدوة، وعاقبت الشركات الأجنبية التي تقيم علاقات تجارية مع إيران، ووضعت آليات لتنفيذ العقوبات.
- تبنت أوروبا إجراءات لعقوبات شاملة تغطي التجارة والخدمات المالية والخدمات الأخرى (الملاحة على سبيل المثال).
- فرضت كندا حظرًا على الصفقات المتعلقة بالممتلكات الإيرانية الوطنية، وعلى الأسلحة والتكنولوجيا النفطية، وفرضت حظرًا أيضًا على الاستثمار في إيران.
- فرضت أستراليا عقوبات مالية وحظرًا على سفر الأفراد والكيانات المنخرطة في برامج نووية وصاروخية.
- فرضت سويسرا حظرًا على التجارة مع إيران في المنتجات ذات الاستخدامات المزدوجة في السلاح وقطاعات النفط والغاز، وفرضت حظرًا كذلك على الخدمات المالية.
- فرضت اليابان حظرًا على التعامل مع بعض المصارف الإيرانية وعلى الاستثمار في قطاع الطاقة الإيراني؛ وجمدت أرصدة بعض الأفراد (ولكن المثير للاهتمام أن اليابان لم تفرض حظرًا على التجارة بالنفط، حيث إنَّ اليابان بحاجة إلى النفط الايراني).

- فرضت كوريا الجنوبية عقوبات منتقاة على (126) من الأفراد الإيرانيين والشركات الإيرانية.

هنالك فرق بين كوبا وإيران؛ فإيران بلد واسع يحتل موقعًا إستراتيجيًّا يقع في منتصف منطقة حربية، غير أنه في الوقت الذي تقدم فيه كوبا برنامجًا تنمويًّا بديلًا (ذا منظور اشتراكي)، فإن إيران تقدم برنامجًا بديلًا يقوم على التفسير الشيعي للشريعة؛ ولهذا فإن كلا كوبا وإيران- بحسب المفردات التي أستخدمها- دولتان تعديليتان؛ إذ إنَّهما لا تقرَّان (السلام الا ستعماري)، ومفهوم الديموقراطية، والحكم الرشيد لديهما يختلف عن ذلك السائد في الولايات المتحدة والغرب.

وكما هو الأمر في الحالة الكوبية، من الصعب تقييم تأثير العقوبات الغربية على إيران؛ لا جدال في أنها تلحق الضرر بالاقتصاد الإيراني، وبحسب رئيس لجنة التخطيط والميزانية في البرلمان الإيراني، فإن الغرب جمَّد ما قيمته (100) مليار دولار من الأموال الإيرانية في المصارف الأجنبية منذ قيام الثورة الإيرانية عام 1979م، غير أن الضرر لم يكن مقتصرًا على طرف واحد؛ لقد تركت العقوبات التجارية والمالية ثقبًا في العلاقات الإيرانية-الغربية، قامت بملئه إلى حد كبير بلدان (البريكس)*؛ لا تشاطر دول البريكس الحماس الغربي في فرض عقوبات على إيران؛ يشكل النفط موردًا رئيسًا، فاستطاعت إيران مقايضة نفطها بالبضائع والخدمات من

* البريكس هو مختصر للحروف الأولى باللغة اللاتينية (BRICS) المكونة لأسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم، وهي: البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا. (ويكيبيديا).

بلدان (البريكس)؛ فالهند– على سبيل المثال– تدفع ثمن بعض مستورداتها النفطية من إيران بالروبية، وهذا ينطوي على تأثير مدمر لهيمنة الدولار الأمريكي القوي.

زد على ذلك أن إيران استخدمت العقوبات بذكاء بوصفها وسيلة لإعادة هيكلة صفقاتها النفطية مع الشركات الأجنبية؛ فأنشأت إيران نظام إعادة شراء العقود؛ توقع شركة النفط الوطنية الإيرانية اتفاقية مع شركة أجنبية للقيام معًا باستكشاف حقل نفطي وتطويره، بحيث تقدِّم الشركة الأجنبية خدماتها التكنولوجية فيما يظل المشروع تحت السيطرة الكاملة للشركة الإيرانية، وعندما تنتهي مدة العقد –عادة بعد خمس إلى ثماني سنوات– تصبح الدولة الإيرانية هي المشغل الوحيد، حيث تعود إليها الإيرادات كل من عمليات البيع الجديدة، وفي حالة نشوب نزاع بين شركة النفط الوطنية الإيرانية والشركة الأجنبية، يمكن تحويل الأمر من قبل الطرفين المتنازعين إلى محكمة إسلامية[83].

هذا يتناقض تمامًا مع النظام الذي تفرضه الولايات المتحدة على العراق؛ بموجب اتفاقيات تقاسم الإنتاج، تمتلك الدولة العراقية النفط فنيًّا، غير أن سيطرتها عليه لا تعدو كونها اسمية؛ اتفاقيات تقاسم الإنتاج هي مجرد اسم آخر للنظام الاستعماري القديم في منح الامتيازات، يعطي هذا النظام الشركة الأجنبية الحقوق الاحتكارية في تطوير حقل نفطي وإدارته لمدة تتراوح بين خمس وعشرين وأربعين سنة، وطوال هذه المدة تظل بنود العقد ثابتة، ولا تستطيع الدولة قانونيًّا تغييرها، يجري إدخال الاحتياطيات في ميزانية الشركة بوصفها موجودات للشركة، ولها الحق في تقرير سرعة

استخراجها (أي نضوبها) والتفصيلات الأخرى المتعلقة بالإنتاج كما تراه مناسبًا، لا يوجد سقف للأرباح. وإذا نشأ نزاع بين الطرفين، فيُفصل فيه في محاكم التحكيم الدولي وليس في محاكم الدولة المضيفة، حيث تُعدُّ الشركة والدولة شريكين تجاريين بمطالبات متساوية[84].

يعتقد الغرب أن إجراءات التقشف الاقتصادي التي تفرضها العقوبات ستؤدي إلى تذمر الناس العاديين، ومن ثم إلى تغيير الأنظمة، كان هذا مجرد وهم يساور الغرب لمدة ثلاثين سنة، لم يتعلم الغرب في أثنائها شيئًا من مشاعر الشعب الإيراني ضاربة الأطناب في معاداة الاستعمار.

استنتاجات

يمثل الرسم البياني التالي عرضًا مبسَّطًا لما هو في الحقيقة تفاعل معقد بين القوى المحلية والدولية، وبحسب التعريف الضيق للتجارة، فإنها لا تعدو كونها جزءًا من رابطة أوسع لعلاقات استعمارية بين الغرب وبقية العالم.

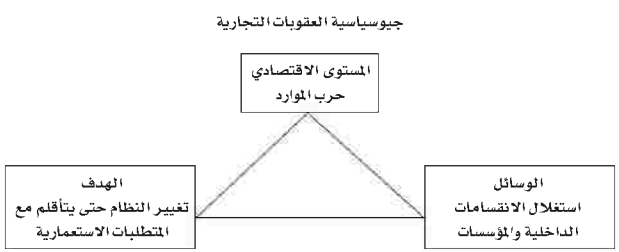

كل واحدة من دراسات الحالات الأربع التي اخترتها تعد فريدة من حيث ظروفها، ولكن توجد نقاط التقاء مهمة بين تجاربها المختلفة؛ يشكل تغيير النظام عاملًا مشتركًا فيها؛ تمكنت الإمبراطورية من تنفيذ تغيير النظام في أوغندا في عام 1971م، غير أنها أخفقت في زيمبابوي وكوبا وإيران، وإن لم يكن مرد ذلك قلة المحاولة، لقد أخفقت الولايات المتحدة في كوبا بالرغم من غزو خليج الخنازير في أبريل عام 1961م الذي دبرته وكالة الاستخبارات المركزية، سيكون من المثير للاهتمام محاولة فهم سبب نجاح محاولات الإمبراطورية إحداث تغييرات في الأنظمة في بعض الحالات (كما حدث في ليبيا في عام 2011م)، وفشلها في حالات أخرى (كوريا الشمالية على سبيل المثال)؛ هل كان القذافي سيظل على قيد الحياة لو أنه كان يمتلك أسلحة نووية؟ هل إيران في وضع آمن لأنها ترفض التخلي عن برنامجها للطاقة النووية؟

أحد أسباب نجاح العقوبات أو فشلها هو صلابة الدولة التي تتعرض للمقاطعة؛ في أوغندا استغلت الإمبراطورية الانقسامات العرقية الداخلية للإطاحة بأوبوتي، هنالك انقسامات أيضًا في زيمبابوي وكوبا وإيران، ولكن دولها أثبتت مرونتها، هل كان هذا إذن هو سبب اتهام الغرب لهذه الأنظمة بأنها تعاني عجزًا ديموقراطيًّا؟ هل كان الحكم الرشيد يمثل المناورة التي تلجأ إليها الإمبراطورية من أجل استهداف النواحي الأكثر ضعفًا، وذلك لتهيئة الظروف لتغيير النظام؟

أخيرًا، ودون أن أكون اختزاليًّا، قد يكون من الصواب القول بأن الحرب من أجل الوصول إلى الموارد هو أمر ضروري لفهم إستراتيجية الغرب في الجنوب. في الفصل المتعلق باتفاقيات الشراكة الاقتصادية، أوردت مرجعية

المؤرخ روبرت سكيديلسكي لتوضيح الكيفية التي كانت الولايات المتحدة وبريطانيا تسعيان من خلالها للحصول على الموارد الإفريقية في مدة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وأوضحت أيضًا كيف أن أوروبا تلوي أذرع الدول الإفريقية لإجبارها على توقيع اتفاقيات الشراكة الاقتصادية؛ من أجل الظفر بموارد السلع الإفريقية لتأمين الصناعات الأوروبية؛ الحرب من أجل الموارد هي جزء من الحرب التجارية.

في هذه الأيام، يجوع خمسة مليارات من الناس، يمكن القول إن جميعهم يسكنون الجنوب، من أجل أن يعيش مليار واحد في رفاهية، من المستغرب أن يقوم التيار السائد من الاقتصاديين بنقل أرقام النمو والانتعاش وكأن النظام الرأسمالي–الاستعماري يواجه ما يشبه الأزمة التاريخية، وهذا يشكل مثالًا آخر لحالة الإنكار التي يستخدمها الغرب لمواصلة اعتداءاته الاستعمارية القاسية في أنحاء العالم جميعها؛ هل يمكن أن يكون الغرب بحاجة إلى الحروب لدعم صناعة الأسلحة لديه، وتحقيق النمو الذي يتحدث عنه الاقتصاديون فيه؟ إن ما يعرف بالكينيزية العسكرية لها منظروها، بمن فيهم– وهو أمر يدعو للدهشة بعض الشيء– بول كروجمان الحاصل على جائزة نوبل[85]. بحسب الكينيزيين الجدد، فقد انتُشلت الولايات المتحدة من الكساد الكبير الذي حدث في الثلاثينيات من القرن العشرين؛ بسبب أحداث من بينها الحرب العالمية الثانية، والحرب الكورية (1950–1953م) التي تلتها، وفي رأي هؤلاء أن الإنتاج الذي حصل في أثناء الحرب أدى إلى زيادة في الطلب الكلي، الأمر الذي أدى بدوره إلى عودة البلاد إلى الانتعاش.

ليس مستغربًا إذن أن توجد بلدان تعديلية –تضم بصورة عامة الجنوب العالمي كله– تريد تغيير العالم، وهذا يطرح قضايا أكبر تتعلق بإستراتيجية وأساليب التحول التي سأتناولها في الفصل الأخير.